

Distr.: General
4 February 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إليكم من عصمت
فرق أوغلو، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما بوصفهما وثيقة
من وثائق المجلس.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

اتخذ مجلس الأمن اليوم قراره ٢٤٥٣ (٢٠١٩) بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقد سبق عرض الملاحظات التفصيلية للجانب القبرصي التركي بشأن هذا القرار على الرئاسة شفويا، وكذلك كتابة في جلستنا اليوم.

وبناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أؤكد، مرة أخرى، آراء الجانب القبرصي التركي، وبخاصة في مسألة الموافقة والطرائق التي تنظم عمليات قوة الأمم المتحدة داخل إقليم الجمهورية التركية لشمال قبرص. وتعلمون جيدا أن أحد المبادئ النازمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم يتمثل في استيفاء شرط طلب الحصول على موافقة أطراف النزاع، تمشيا مع تقرير إبراهيمي، الذي ذكر فيه بوضوح "أن موافقة الأطراف المحلية، والأخذ بأسباب الحيدة. ينبغي أن تظل بمثابة المبادئ الأساسية لحفظ السلام". ومن ثم، فإن قوة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل على جانبي الجزيرة إلا على أساس موافقة الطرفين. وإلا فالقوة "يمكن أن تصبح طرفا في النزاع"، كما هو منصوص عليه في المنشور المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والمبادئ التوجيهية". والواقع أن مبدأ الموافقة هذا أساسي أيضا لمهمة المساعي الحميدة للأمين العام، التي تتعامل مع الجانبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني في الجزيرة على قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن العملية السياسية ترتبط ارتباطا مباشرا بعمليات حفظ السلام، فإن عدم طلب موافقة أحد الجانبين فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة، أي موافقة الجانب القبرصي التركي بوصفه أحد الجانبين في العملية السياسية، من شأنه أن يشكل تقصيرا خطيرا في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، ففي وقت يدعو فيه الأمين العام الجانبين، في تقريره المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (S/2019/37)، إلى أن يتعاونوا من أجل "القيام، بدعم من القوة، ببلورة آليات خاصة بهما للتخفيف من حدة التوترات" ويفيد بأن القوة ستواصل "تعزيز جهودها من أجل التقريب بين الطائفتين... وتظل على استعداد لدعم التعاون في المجالات ذات الأولوية"، وهو ما تردد صده في المناقشات المفضية إلى اتخاذ القرار المقبل لمجلس الأمن بشأن قبرص، فإن عدم طلب الأمم المتحدة موافقة الجانب القبرصي التركي أو عدم تعاونها معه يتناقض مع الغرض من هذه المناقشات الجارية في إطار مجلس الأمن، وكذلك مع النداءات التي يوجهها الأمين العام في هذا الصدد.

وغني عن القول أن الموافقة على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة التي التمسست والتي تم الحصول عليها، قبل اتخاذ القرار ٢٤٥٣ (٢٠١٩)، من الجانب القبرصي اليوناني، الذي يدعي أنه "حكومة قبرص" التي زالت من الوجود منذ زمن طويل، لا تشمل سوى عمليات القوة في جنوب قبرص. وفي ضوء هذه الحقيقة، أجد لزاما علي أن أؤكد أنه في الوقت الحالي، وكبادرة حسن النية من الجانب القبرصي التركي وبإذن من حكومتنا، سيواصل أفراد قوة الأمم المتحدة العمل داخل حدود الجمهورية التركية لشمال قبرص، وسنواصل تعاوننا مع القوة، وسنواصل في ذات الوقت مطالبتها بأن تعمل معنا على وضع طرائق لعملياتها في شمال قبرص.

وأرجو ممتناً تميم هذه الرسالة وضميمتيها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت قرق أوغلو

الممثل

الضميمة ١

نقاط مناقشة بشأن تمديد مجلس الأمن ولاية القوة (كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)

• الفقرتان ٦ و ٢٠ من منطوق القرار: تمثل دعوة الجانبين والأطراف المعنية ذات الصلة بالأمر في الفقرة ٦ من منطوق القرار "إلى بحث سبل إنشاء آليات وتعزيز المبادرات القائمة، عن طريق الاستعانة بقوة الأمم المتحدة كجهة ميسرة من خلال دور الاتصال الذي تضطلع به من أجل التخفيف الفعلي من حدة التوترات والمساعدة في معالجة المسائل التي تهم جميع القبارصة" بداية طيبة لإقامة تعاون مباشر بين الجانبين، إذ لا بد للجانبين في قبرص من إيجاد سبل للتعاون في جميع المجالات، وهو ما من شأنه أن يساعدهما على بناء الثقة وإقامة علاقة تعاون وترابط. والجانب القبرصي التركي على استعداد للعمل مع الجانب القبرصي اليوناني في هذا الصدد.

• الفقرتان ٢ و ٢٣ من ديباجة القرار: بصدد الإشارات إلى "حكومة قبرص"، جدير بالذكر أن جمهورية قبرص التي تأسست عام ١٩٦٠ بموجب اتفاق دوليين أبرما في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠، قد دمرها الشريك القبرصي اليوناني. ومنذ ذلك الحين، ليست هناك إدارة مركزية مشتركة قادرة على تمثيل قبرص بالكامل سواء في القانون أو في الواقع. وبات كل طرف منذئذ يحكم نفسه، وإن ظل الجانب القبرصي اليوناني يدعي أنه هو "حكومة قبرص". وجاء الاستفتاءان اللذان أجريا بشكل منفصل ولكن متزامن في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن خطة التسوية الشاملة للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك ليبرز مرة أخرى حقيقة أن جزيرة قبرص يوجد بها شعبان متميزان وإدارتان متميزتان. ومن ثم، فإن هذه الإشارة غير مقبولة.

ويجدر بالإشارة أنه، تمشيا مع تقرير الإبراهيمي، يعد الحصول على رضا وموافقة جميع الأطراف المعنية، الذي يمثل أحد الأسس الوطيدة لحفظ السلام، أمرا ضروريا لنجاح هذه العمليات، وما لا شك فيه أن هذا المبدأ ينطبق على عمليات القوة التي يتعين عليها أن تتعاون مع طرفين متساويين سياسيا في النزاع بقبرص. والاكتفاء بالإشارة في الفقرة ٢ من الديباجة إلى موافقة الإدارة القبرصية اليونانية على تمديد وجود القوة يتناقض مع المبدأ الوطيد السالف الذكر إذ إن تلك الإشارة تغفل ضرورة الحصول على رضا وموافقة كلا الجانبين، ومن ثم فإن القوة "يمكن أن تصبح طرفا في النزاع"، مثلما ذكر في المنشور المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والمبادئ التوجيهية". وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه في غياب حسن النية والمعاملة في الجانب القبرصي التركي، فلن يكون من الممكن أن تعمل القوة في الجزيرة.

وعلاوة على ذلك، فإن حذف الإشارة في هذا القرار إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، وهي إشارة واردة في الصيغة الأولى للقرار "تؤكد من جديد المبادئ الأساسية لحفظ السلام، مثل موافقة الأطراف والحياد..."، يمثل تناقضا ومفارقة جسيمة، لأن مجلس الأمن يحذف قراره الذي اتخذه بالإجماع بخصوص جميع عمليات حفظ السلام. ومن ثم، ينبغي أن يكون مفهوما أن قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على نحو غير موضوعي بحذف الإشارة إلى هذا القرار الجامع الهام لا ينتقص من الطابع الإلزامي للقرار المذكور ولا يغير حقيقة أن موافقة الجانبين هي شرط لا بد منه في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في قوة الأمم المتحدة.

وقد سجل الجانب القبرصي التركي مرارا الحاجة إلى وضع اتفاق/إطار رسمي يرتب ويحدد العلاقة بين قوة الأمم المتحدة وسلطاتنا. ويمكن أن يكون ذلك في شكل اتفاق لمركز القوات أو في شكل آخر مقبول للطرفين، على أن يتم التوصل إليه بموافقة قوة الأمم المتحدة والسلطات القبرصية التركية المختصة. ولا شك أن خطوة من هذا القبيل ستشكل تحدياً للوضع الراهن غير المقبول.

• ولم يعد من الممكن تجاهل مسألة العزلة الجائرة المفروضة على الجانب القبرصي التركي، كما لا يمكن إغفالها في هذا القرار. لقد مضى زهاء أربعة عشر عاماً على صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/437)، وهو تقرير نفى بوضوح وجود "أي مبرر... للضغط على [القبارصة الأتراك] وعزلهم". والاختلال الناجم عن استمرار العزلة يعزز نزوع القبارصة اليونانيين إلى التصرف بشكل انفرادي بدلا من التفكير في تقاسم السلطة والرخاء. وفرض هذه العزلة هو أيضا أهم عنصر يفاقم أزمة الثقة العميقة بين الشعبين وبين الجانبين.

• الفقرات ١ و ٢ و ٥ (أ) من منطوق القرار: يعني التمديد التقني الوارد في هذه الفقرات فيما يتعلق بعملية التفاوض السابقة والمؤتمر المعقود في كران - مونتانا، سويسرا، في عام ٢٠١٧، أن القرار لا ينسجم مع حقائق اليوم.

• وفي هذا الصدد، من المؤسف أن الفقرة ١ من منطوق القرار تكتفي بالإشارة إلى انهيار مؤتمر كران - مونتانا باعتباره مجرد "نتيجة"، وتستمر في التأكيد على ما بعد المؤتمر حيث "لم يتم إحراز تقدم". وغني عن القول أن من المستحيل تحقيق تقدم في ظل غياب عملية تجري في الوقت الحاضر.

وهذا النهج يقوض حقيقة أن انهيار المؤتمر نفسه وهو ما استلزم تعيين مستشارة الأمم المتحدة جين هول لوت في المقام الأول. ومن ثم، فإن الصيغة التي تغفل تشخيص أسباب عدم إحراز التقدم بعد مؤتمر كران - مونتانا غير مكتملة، إذ إن السبب في عدم إحراز التقدم هو بالضبط عدم وجود أي عملية لأن العملية قد انهارت في كران - مونتانا.

• إننا نرحب بما جاء في الفقرة ١ من منطوق القرار من حث للجانبين "على الاتفاق على إطار مرجعي يكون بمثابة منطلق توافقي نحو مفاوضات مجدية تروم تحقيق النتائج وتفضي إلى تسوية في المستقبل المنظور". وهذا يتماشى أيضا مع التقرير الأحدث للأمين العام للأمم المتحدة عن بعثته للمساعي الحميدة المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/919)، حيث لم يتم تقييد الجانبين فيما يتعلق بنوع التسوية.

وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تنتقص الدعوات الموجهة إلى الجانبين للاتفاق على إطار مرجعي من هذا التصميم الوجهي للأمين العام للأمم المتحدة على ألا يكون فحسب نصا بشأن المنهجية، ولكن أيضا نصا بشأن المضمون، أي أن يكون رؤية مشتركة للمضي قدما. ومن ثم، ينبغي أن يحث القرار جميع الأطراف المعنية على هذا النحو.

وعلاوة على ذلك، ففي حين أن الفقرة ٥ من ديباجة القرار تدعو الجانبين إلى "تجديد التزامهما بالتوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة يقوم على أساسها اتحاد ذو طائفتين ومنطقتين في ظل المساواة السياسية"، فإن هذا يعطي الانطباع بأن هناك حاليا عملية جارية، وأن نموذج التسوية الوحيد المعروض على الطاولة هو نموذج تسوية تقوم على طائفتين ومنطقتين. وهذا النهج

لا يتماشى لا مع التقرير السالف الذكر للأمين العام ولا مع الصيغة الواردة في القرار التي تشير إلى منطلق توافقي، حيث لا توجد أي إشارة إلى نموذج التسوية التي ينبغي التوصل إليها.

- **الفقرة ٧ من ديباجة القرار والفقرتان ٩ و ٢٠ من منطوق القرار:** إن تدابير بناء الثقة التي نوقشت أثناء انعقاد اللجان التقنية المعنية والتي أشير إليها في هذه الفقرات لا تزال إلى حد كبير غير منفذة بسبب القرار الذي اتخذته الجانب القبرصي اليوناني من جانب واحد بوقف عمل اللجان بعد انهيار مؤتمر كران - مونتانا، رغم أن هذه الأعمال تتصل بالمسائل اليومية التي تؤثر في الشعبين على جانبي الجزيرة. وإن الجانب القبرصي التركي، إذ يرى أن تدابير بناء الثقة لها أهمية حيوية في بناء الثقة وإرساء التعاون بين الجانبين في قبرص، أوفى بكامل مسؤوليته فيما يتعلق بتنفيذ جميع تدابير بناء الثقة التي اتفق عليها زعيما الطائفتين وأعلنها، بما في ذلك الربط بين شبكات الكهرباء وقابلية التشغيل المتبادل للهواتف النقالة.

وبعد انهيار المفاوضات وما تلاه من ترسخ حالة عدم الثقة القائمة فعلا بين الجانبين، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى تحديد الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة على نحو منفتح وخلاق، بما في ذلك تناول مسألة الموارد الطبيعية في أنحاء الجزيرة التي تعود للجانب القبرصي التركي، بقدر ما تعود للجانب القبرصي اليوناني، بوصفه أحد المالكين المتساويين في الجزيرة - وهذه حقيقة مقبولة أيضا لدى المجتمع الدولي، وكذلك لدى الجانب القبرصي اليوناني نفسه. ونحن، كجانب قبرصي تركي، منفتحون لمناقشة تدابير بناء الثقة القائمة والجديدة التي ستمكن الجانبين من التعاون. وإننا نأمل بل ونثق في أن الجانب القبرصي اليوناني سيؤدي موقفا إيجابيا في هذا الصدد.

- **الفقرتان ٧ و ٨ من ديباجة القرار والفقرتان ٥ (ج) و ١١ من منطوق القرار:** نرحب بالدعوة الواردة في القرار إلى تعزيز بناء الثقة لا سيما في مجال التعليم. لكن كان من الممكن أن يذهب القرار مذهباً أبعد بالإشارة إلى العقبات المحددة التي وضعها الجانب القبرصي اليوناني بخصوص مشروع "تخيل" ضمن نطاق اللجنة التقنية المعنية بالتعليم. وفي هذا الصدد، كان من الممكن الإشارة إلى أن الجانب القبرصي التركي قد أعرب عن استعداده لقطع شوط أبعد فيما يتعلق بنطاق المشروع باقتراحه توسيعه حتى يستفيد الأطفال من كلا الجانبين من النظم التعليمية لكليهما من خلال تنظيم زيارات إلى المدارس. بيد أن الجانب القبرصي اليوناني رفض هذا الاقتراح، في خطوة متناقضة مع ولاية المشروع، ومنعت وزارة التعليم في الجانب القبرصي اليوناني الطلاب القبارصة اليونانيين من زيارة المدارس في الشمال. وبالتالي، فإن الدعوة الواردة في القرار ينبغي أن توجه صراحة إلى الجانب القبرصي اليوناني وينبغي أن تشير إلى أن الجانب القبرصي اليوناني قد ألغى في الآونة الأخيرة بعض الزيارات إلى المدارس في الشمال. وإلا فإن الجانب المسؤول عن منع تحقيق المشروع لن يشعر بالحاجة إلى إعادة النظر في موقفه.

- **الفقرة ٩ من ديباجة القرار والفقرة ٩ من منطوق القرار:** بينما ننوه بترحيب القرار بفتح نقطتي عبور جديدتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، فإنه لا يكفي إعادة تأكيد أهمية "استمرار عمليات عبور القبارصة للخط الأخضر"، لأن ذلك يغفل أن القبارصة اليونانيين لا يزالون يعيقون عمليات مرور مواطنين قبارصة أتراك من أصل تركي، شاركوا في استفتاء عام ٢٠٠٤ وسيشاركون في أي استفتاءات في المستقبل، ومواطنين من أطراف ثالثة عبر الخط الأخضر. وهذا يتعارض مع الإجراءات المعمول بها فيما يتعلق بحرية التنقل عبر المنطقة العازلة دون تحيز. وممارسات الجانب القبرصي اليوناني بشأن هذه المسألة تنطوي على التعسف، إذ إنها تستند إلى مكان الميلاد أو جواز السفر أو النية في البقاء في الشمال.

• **الفقرة ١٤ من ديباجة القرار والفقرة ١٧ من منطوق القرار:** فيما يتعلق بمسألة إزالة الألغام، يكتفي القرار، على غرار القرار السابق، بالتعبير عن 'الأسف' لأن الجانبين يمنعان الوصول إلى حقول الألغام المتبقية وبأن 'يلاحظ' المقترحات التي قدمت والمناقشات التي أجريت بشأن هذه المسألة، دون الإشارة إلى المقترحات المتعددة والملموسة التي قدمها الجانب القبرصي التركي منذ عام ٢٠١٤، وفقا لقرارات مجلس الأمن، من أجل إزالة جميع الألغام في قبرص بدءا من المنطقة العازلة، وكان آخرها رسالة موجهة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة في قبرص، السيدة إليزابيث سبيهار، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (المرفق). ويجدر بالإشارة أن الجانب القبرصي اليوناني ما برح يرفض هذه المقترحات واختار، مرة أخرى، أن يتقدم بطلب إلى اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥ في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وطلب تمديدا حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٢٢، للوفاء بالتزاماته بتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغمة الخاضعة لولايته. وهذا يبين عدم صدق الجانب القبرصي اليوناني في إزالة جميع الألغام في جميع أنحاء الجزيرة عندما يكون ذلك في واقع الأمر ممكنا.

• يتبدى من الصياغة فيما يتعلق بمسائل إزالة الألغام ووضع المنطقة العازلة، ضمن مسائل أخرى، اتباع نهج عام غير متوازن يتمثل في إغفال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أخطاء/انتهاكات الجانب القبرصي اليوناني، وفي عدم إشداته على النحو الواجب بمبادرات ومقترحات الجانب القبرصي التركي. وهذا الموقف غير الموضوعي من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إنما يسهم في انعدام إرادة التعاون مع الجانب القبرصي التركي.

• **الفقرة ١٢ من ديباجة القرار والفقرتان ١٥ و ١٦ من منطوق القرار:** فيما يتعلق بالوضع العسكري القائم، يشير القرار إشارة مباشرة في الفقرة ١٦ من المنطوق إلى أكيار/ستروفيليا، وهي منطقة لا تشكل انتهاكا لأنها تقع ضمن حدود الجمهورية التركية لشمال قبرص - ومع ذلك لا يشير إلى الجامعة التي شيدت بدون ترخيص وبطريقة غير قانونية في قرية بيل/بيلا - أمام أنظار مسؤولي الأمم المتحدة - ولا إلى انتهاكات أخرى للوضع في المنطقة العازلة ارتكبتها القبارصة اليونانيون. وينبغي التذكير بأن قوات الأمن القبرصية التركية اقترحت سحب الوجود العسكري بشكل متبادل من أكيار/ستروفيليا، بالرغم من أنها تقع داخل حدود الجمهورية التركية لشمال قبرص.

• **الفقرتان ٧ و ٢٠ من ديباجة القرار والفقرات ٨ و ٩ و ١٤ من منطوق القرار:** يشير القرار إلى "ضرورة تنفيذ... التوصيات المتبقية الواردة في تقرير الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لعام ٢٠١٧"، لكن ذلك لا يعبر بالقدر الكافي عن الحاجة في هذا الصدد. وسبق أن سجل الجانب القبرصي التركي رأيه في هذا الصدد ومفاده أن الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة، الذي دعا إليه أيضا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ينبغي أن يشمل استعراضا **لولايتها**، إضافة إلى استعراض **لمهامها وعملياتها**، حتى قبل التوصل إلى تسوية، في ضوء الظروف المتغيرة في الجزيرة. وبالتالي، فإن الإشارة إلى ضرورة القيام حاليا باستعراض قوة الأمم المتحدة من حيث عملياتها فحسب ثم ربط استعراض ولاية القوة حصرا بـ "التخطيط للمرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالتسوية" ليست كافية. وينبغي أن يذهب القرار مذهبا أبعد في هذا الصدد.

إن **العنصر المدني** في قوة الأمم المتحدة هو الذي يضطلع بدور في الاتصال والتواصل من خلال رصد المسائل المتعلقة بالجانبين، أي الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني، **والإبلاغ** عن هذه المسائل. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر هنا بدور الردع الموكل لقوة الأمم المتحدة في المسائل التي

تقع ضمن منطقة مسؤوليتها - المنحصرة في المنطقة العازلة - وهو ما يقوم به بالفعل العنصر المدني، وليس العنصر العسكري. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، فإن العنصر العسكري للقوة في الجزيرة لم يعد له لزوم، إذ لا يسهم في أداء الدور السالف الذكر، ولا يعمل كعنصر رادع يحول دون تكرار أعمال العنف في الجزيرة.

والغاء العنصر العسكري في قوة الأمم المتحدة من شأنه أيضا أن يكون مثالا جيدا من أمثلة التدابير العسكرية لبناء الثقة، التي توليها الأمم المتحدة نفسها أهمية بالغة وأولية قصوى. ومن شأنه أيضا أن يكون متماشيا مع الدور المتوخى للقوة في نطاق التخطيط للمرحلة الانتقالية بعد التوصل إلى تسوية.

• **الفقرة ٥ (ب) من منطوق القرار:** فيما يتعلق بالدعوة إلى تكثيف أعمال اللجان التقنية، هناك إغفال حقيقة أن الجانب القبرصي اليوناني قام إما بإبطاء أعمال هذه اللجان أو بوقفها. ومن الأمثلة على ذلك اللجنة المخصصة المعنية بمواءمة أعمال الجانب القبرصي التركي مع قانون الاتحاد الأوروبي، التي أنشئت لإعداد الجانب القبرصي التركي لتسوية في المستقبل. فقد قام الجانب القبرصي اليوناني بوقف أعمال هذه اللجنة، مشيرا إلى انعدام المفاوضات، وهي خطوة تتعارض تماما مع ولاية اللجنة. ومن المفارقات أيضا أن الجانب القبرصي اليوناني ملتزم التزاما كاملا بعمل اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي، إذ يحتاج إلى التعاون مع الجانب القبرصي التركي من أجل إجراء أعمال التجديد في شمال قبرص.

وعلاوة على ذلك، فإن الدعوة الموجهة بصدد هدف "تعزيز الاتصالات بين الطائفتين" دعوة ضعيفة، إذ ينبغي التركيز على التعاون بين الجانبين. وبعبارة أخرى، لا ينبغي قصر عمل اللجان التقنية على الاتصالات بين الطائفتين. فقد بينت التجربة أن مجرد الاتصالات بين الطائفتين لا تسهم في بناء الثقة بين الشعبين. ومن ثم، فإن التعاون بين الجانبين في مختلف مجالات الحياة أمر ضروري.

ويؤيد الجانب القبرصي التركي تأييدا تاما أعمال جميع اللجان التقنية، وهو على ثقة بأن مجلس الأمن سيدعو الجانبين إلى إقامة علاقة تعاون في جميع مجالات الحياة.

• **الفقرتان ٢ و ٢٣ من ديباجة القرار:** إن الإشارة إلى "حكومة قبرص" في حد ذاتها تكفي لكي نرفض القرار بكامله. ونود التذكير بأن قوة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل في إقليمنا إلا كضيف عندنا، وبروح من حسن النية والتعاون، ووفقا للقرارات التي تتخذها والطرائق التي تحددها حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

ليفكوسا

الضميمة ٢

٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

صاحب السعادة،

أود أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، وأن أقترح، تمشيا مع قرار مجلس الأمن (2018) S/2018/737، إزالة الألغام من الجزيرة برمتها، بطريقة شاملة، بدءا من المنطقة العازلة.

واقترحنا، الذي طرح بداية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وطرح مجددا في أيار/مايو ٢٠١٥، يرمي إلى تطهير حقول الألغام المتبقية، بدءا بتطهير المنطقة العازلة من جانب الأمم المتحدة، تليه عمليات لإزالة الألغام يقوم بها بالتزامن الجانب القبرصي التركي في شمال قبرص والجانب القبرصي اليوناني في جنوب قبرص.

ونحن، كجانب قبرصي تركي، على استعداد للنقاش، في إطار هذا الاقتراح، طرائق العمل ولنتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة دون مزيد من التأخير.

ونرى أنه يمكننا إحراز تقدم بشأن مسألة إزالة الألغام باعتبارها تدييرا من تدابير بناء الثقة من خلال اتباع نهج كلي فحسب وليس من خلال اتباع نهج جزئي. وهذا النهج هو السبيل الوحيد للمضي قدما إذا كان الجانب القبرصي اليوناني جادا حقا في مسألة إزالة الألغام.

وسنكون ممتنين لمساعدتكم في نقل اقتراحنا إلى الجانب القبرصي اليوناني، وحثه على الاستجابة للاقتراح.

وفي الختام، أود أيضا أن ألتبس إطلاع سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك أعضاء مجلس الأمن، على هذا الاقتراح، الذي سيمكننا من جعل الجزيرة خالية من الألغام في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) البروفيسور كودرت أوزرساي

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية